

وكيل محرم متولي او زوج ولو كان الوكيل **حلالا** لانه متى **حلالا**
 محض ثبات العاقد الموكل والوكيل لا ينزله با حرام موكله
 فيقصد بعد التحلل ولولم يرع السلطان والفا في قائلها به
 ان يقصد والا للبيعة كما حزم به الحنابلة وصحة الروايات
 وغيره لان تصرفهم بالولاية لا بالوكالة **ولم يجزئ** **توكيل** **تزوج**
مولى **وان لم تاذن ولم يعين** في التوكيل **تزوج**
 او اختلعت الاعراض ياخلف الا الزواج لان شقة الولي
 تدعو اليه ان لا يوكل الامت يتف ليست نظره واختياره
وعلى الوكيل حيث لم يعين له **تزوج** **احيا** **مطلقا** **يبيع** **تزوج**
 غير كفور ولا كفورم طلب انفا منه **كغيره** **ي** **غير** **المجبر**
 بان لم يكن ابا ولا جادا او كانت موليته تبا قبله ان يوكل
 بتزويجها وان لم تاذن في التوكيل ولم يعين زوجا وعليه
 الوكيل احتياطا **ان لم تشبه** **عن** **توكيل** **واذنت** **له** **في** **تزوج**
وعين **من** **يعينه** ان عينت والقييد الاجير من زيادته
 فان نمت عن التوكيل اولم تاذن في التزوج اولم يعين
 في التوكيل من هيئته لم يبيع التوكيل اما في الاول فلا لها
 اما تزوج باذن ولم تاذن في تزويج الوكيل بل نمت عنه
 واما في الثانية فلا لانه لا يملك التزوج بنفسه فكيف
 يوكل فيه غيره واما في الثالثة فلا لان المطلق
 مع ان المطلق يعين فاسد فعل من الاول انه انما يوكل
 فيما اذا تاملت له زوجيته ووكيل بتزويجها او زوجيته او

وكل

وكل بتزويجها وله تزويجها في هذه بنفسه اذ يبيد منه
 ماله التوكيل فيه فان نمت عن التزوج فيها ينقسم ببيع
 الاذنانها مستت الولي وردت التزوج اليه التوكيل الا
 فاشبه الاذنانها **ولم يملك** **وكيل** **ولي** **لتزوج** **زوج**
يقت فلا ت **يقبل** **ولم يملك** **ولي** **لتوكيل** **زوج** **زوج**
يقتي فلا تيقوله **وكيله** **قبلت** **تكاثها** **له** **فان** **ترك**
 لفظة له لم يبيع وان تزويج موكله لان الشهود لا اطلع
 لهم على النية وحمل الاكتسابا ذكر في الاول اذ اعلم
 الشهود والزوج الوكالة وفي الثانية اذ اعلمها الشهود
 والولي والاقربان الوكيل اليه التزوج بها **وتنفي**
اي **وان** **علا** **تزوج** **في** **جنون** **طيق** **من** **ذكر** **او** **تنفي**
يكبر **لحاجة** **اليه** **يقلد** **وامارات** **النسوان** **او** **يقوم** **النفا**
 عند اشارة عدلين من الاطبا او باحتياجه الخدمة
 وليس في محاربه من يقوم بها وموتة النكاح اقتضا
 من موتة شريفة او باحتياج الاثني لمهر او نفقة
 فان تقطع هجرتهما لم يزوجا حتى ينقيا واذنا ومعلوم
 ان ذلك في غير البكر وشتره وقوم العقد حال الاتفاق
 وتزوج بما ذكر العاقل والمعتبر وان احتاج الي الخدمة وتزوج
 جنونا لاحاجة له الي نكاح فلا يلزم تزويجها وانها
 في بعض ذلك كما سياتي في الفصل الاخير وتعيين
 بالاب او ولي من تعيينه يا تجبر لان الحكم مترط به وان لم يكن